دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001–2014

The role of public investments in achieving economic development in Algeria for the period 2001-2014

بن مالك عمار ودهان محمد

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم نتائج البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2001–2014، وذلك من خلال الاطلاع على برنامج الانعاش الاقتصادي، والمشكل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي، محاولا التعمق أكثر في كيفية توزيعه على القطاعات الفعالة، وكذا معرفة أي هذه القطاعات أكثر نموا أو تأخرا، وهذا بالاعتماد على مجموعة من السلاسل الاحصائية للمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، حيث خلصت هذه الأخيرة إلى أن ميزانية الاقتصاد الجزائري لا تستعمل فيه تقنية ترشيد النفقات المالية، أضف لذلك تسجيل عجزا في تنفيذ بعضا من المشاريع مع اعادة تقييمها من جديد، بسبب سوء التخطيط المالي لها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الاستثمار العمومي، الانعاش الاقتصادي.

Abstract

In this article, we will try to analyze and evaluate the impact of the application, of the new public investment policy, which was adopted by Algeria during the period 2001-2014. We will also evaluate the results of The Economic Recovery Support Program (the Supplementary, Program for Growth Support and the Program for Strengthening Economic Growth). The results show that the Algerian budgeting system suffers from a lack of rationalization of expenditure. In addition, a delay in the finalization of a number of projects has been recorded.

Keywords: economic development, public investment, economic recovery

مقدمة:

أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا هاما في الفكر الاقتصادي، فمهما اختلفت طبيعة الايديولوجية المتبعة من قبل النظام السياسي، فإن الحكومات تحاول جاهدت للتحكم في الاقتصاد أو توجيهه، لذا يمكن القول إن أي نشاط اقتصادي بطبيعته يرتبط بالدولة وذلك من منظور القانون الاقتصادي العام، حيث يأخذ هذا التدخل عدة مظاهر تتأثر بالظروف المحيطة، فمثلا بعد الأزمة العالمية سنة 1929 تجلى للدولة دور جديد يبرز اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات التي يعرفها النظام الرأسمالي.

بالرغم من تطور دور الدولة في الاقتصاد وما يتخلله من اتفاق او اختلاف حول طبيعة درجة التدخل، يبقى وجود الدولة كفاعل في المجال الاقتصادي ضروريا، حيث يقع على عاتق السلطات مهمة رسم السياسات العمومية الاقتصادية التي عادة ما تترجمها باستعمال موارد الميزانية العمومية، وما يميز المالية العمومية في إطار استعمالها كمصدر لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو استعمال التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتنظيم الانفاق العمومي، حيث يعتبر قانون المالية الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

بالعودة الى التجربة الجزائرية، فإن مسألة تدخل الدولة أخذت منحنى متذبذبا بسبب تغير الظروف السياسية والمالية للدولة، حيث ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما اقتصاديا يعتمد على مبادئ الليبيرالية المالية والأرثوذكسية التي كرسها الاستعمار الفرنسي لكن من دون التعرض للسيادة الوطنية، ومنذ سنة 1965 اتخذت الدولة مجموعة من التدابير تهدف الى احداث نظام اشتراكي يتمحور أساسا حول تجاوز الفترة الانتقالية وذلك من خلال احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية-الاستراتيجية، وهذا ما تجلى بتبني منهج التخطيط المركزي، عن طريق التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات العمومية الإنتاجية.

إشكالية البحث: اختارت السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 سياسة الانفاق الحكومي لإعادة دفع عجلة التنمية الاقتصادية، باعتمادها على سياسة الإنعاش الاقتصادي، والذي يعتمد على استراتيجية الاستثمارات العمومية، تبحث من خلالها الدولة الجزائرية الى بناء اقتصاد قوي يمكنها من الاعتماد على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، بهدف خلق المزيد من فرص العمل، تقليل فاتورة الاستيراد و تنويع الصادرات، ويشجع دخول الاستثمارات الأجنبية التي تعول عليها الدولة لمرحلة ما بعد برامج الانعاش الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرة والمهارة التي يوفرها الشريك الأجنبي خاصة في القطاع

الصناعي، على ضوء ما تم ذكره سابقا تتمحور اشكالية الدراسة في الاجابة عن التساؤلات الاتية:

- ماهي مبررات تبني السلطات الجزائرية الاستثمار العمومي كاستراتيجية تنموية جديدة؟
- إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتبني مجموعة من الفرضيات نذكر منها:

- للاستثمارات العمومية أثر ايجابي على التنمية الاقتصادية؛
- ساهمت البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات اقتصادها الكلي.

طبيعة وأهمية الموضوع: ان المشاكل الاقتصادية المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري اتساعا لنفوذ البورجوازية البيروقراطية، مع تراكم الثروات لديها و استثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر من خلال هذا الأمر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1986-1999 أدى الانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي و ما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، إلى التأثير بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات، انخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون، وما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية المستوردة، غير أنه منذ بداية سنة 2001 وبالنظر للوفرة المالية لدى الخزينة العمومية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات من جهة، وفشل السياسات المتبعة سابقا في تحقيق الأهداف المرجوة (البرامج التخطيطية السابقة: مثل الثورة الزراعية، الصناعات المصنعة. الخ) من جهة أخرى، اعتمدت الجزائر على استراتيجية جديدة تعتمد على سياسة الانفاق العام، والمجسدة في برامج الانعاش الاقتصادي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- الاطلاع على برنامج الانعاش الاقتصادي وكيفية توزيعه على القطاعات الفعالة في الاقتصاد الجزائري؛
- معرفة أكثر القطاعات نموا أو تأخرا في الاقتصاد الجزائري؛

- تقييم نتائج هذه البرامج التنموية على الاقتصاد الوطني من خلال دراسة مؤشراته الكلية.

منهج البحث: طبيعة الدراسة تستوجب الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال وصف أهمية اعتماد الاقتصاد الجزائري على أسلوب الاستثمارات العمومية، وشروط تطبيقه أضف لذلك اعتمادها على المنهج التحليلي من خلال تحليل الأدوات الكمية المستخدمة في شاكلة مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري، والهدف تحليل نتائج هذه المؤشرات بعد تبني سياسة دعم الانعاش الاقتصادي.

الدراسات السابقة: اعتمدت غالبية الدراسات التحليلية حول دور الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على مدخلين رئيسيين، أولهما سمي **بقانون واجنر المنسوب للعالم الألماني Adolf Wagner**، والذي تمحور حول ظاهرة تزايد النفقات العامة لزيادة النمو الاقتصادي، بهدف اشباع الحاجات العامة والرغبات المتزايدة للأفراد، وثانيهما **النموذج الكينزي** الذي نادى الى ضرورة تدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي بهدف زيادة حجم استثمارات القطاع العام لتحفيز النمو الاقتصادي، وفيما يلي سنعرض بعضا من الدراسات السابقة:

- دراسة **Barro** سنة 1990 بعنوان "**الانفاق الحكومي في نموذج مبسط للنمو**"، والذي يعد من بين أبرز النماذج التي أعطت للحكومة دورا هاما في النمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن الاستثمارات العامة مصدرا مهما للنمو الداخلي، وذلك وفقا للقيمة أو الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي يكون عندما تكون قيمة الانتاج الحدي له يساوي 1 كعدد صحيح؛[1]
- دراسة **Ghali** سنة 1997 حول "**تقصي طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السعودية**" وذلك عن طريق التفاعلات الزمنية بين معدل تزايد نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي ونسبة زيادة الانفاق الحكومي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه حيث خلص الى توجيه السياسة المالية الى السيطرة على عجز الموازنة وذلك بالحد من دور الدولة، وذلك بتقليص دورها في الاقتصاد؛[2]
- دراسة **بن قوية مختار** سنة 2006 حول "**أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1999-2006**"، حيث تطرق الى دور الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي في الجزائر، بحث عن الدور الايجابي بينهما وذلك من خلال دراسة تقييمية للبرنامج الذي تبناه الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، حيث خلص الى أنه لابد من وضع أولوية لقطاعات على حساب أخرى بهدف زيادة الطاقة الانتاجية؛[3]

- كما توجد مجموعة من الدراسات التي يؤكد من خلالها مجموعة من الاقتصاديين في شاكلة **رام** (1986) و **أشاور**(1990)، حول **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،** حيث خلصوا إلى أن القطاع العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي، حيث أن الانفاق العام وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، كما أكدت منظمة **أليكسو**(1990)، في دراسة لها حول 7 دول أوربية شرقية، أن الانفاق العام على تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، كما خلصت الى أن حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي لا يتجاوز 15%، أما إذا تم تجاوز هذه النسبة، فإن ذلك الأثر سيتحول إلى أثر سلبي؛[4]
- أما بخصوص موضوع بحثنا سنتطرق برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية، حيث سنعمل على توضيح أهداف هذا البرنامج التنموي، وذلك بعد تبنيه لاستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تعتمد على الاستثمارات العمومية، ومن ثم وضع احصائيات ونتائج تطبيق هذه الأخيرة خلال الفترة 2001-2014، وفي الأخير نقوم بتحليل نتائج المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة.

خطة الدراسة: ارتأينا إلى تقسيم البحث الى ثلاث محاور أساسية، نعالج في المحور الأول الخلفية النظرية للتنمية الاقتصادية، ثم نتطرق في المحور الثاني الى برنامج الانعاش الاقتصادي المعتمد على استراتيجية الاستثمارات العمومية، وأخيرا في المحور الثالث نقوم بتحليل نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة 2001-2014.

أولا: ماهية التنمية الاقتصادية

تمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية، على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية، التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية على وجه أخص قضيتها الأولى وجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أم بشرية.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: مازالت قضية التنمية الاقتصادية غير محددة الجوانب فمعظم الأفكار والآراء التي تناقشها لم تتفق على اتجاه معين، حيث اختلفت وجهات النظر بين الاقتصاديين، مما نتج عنه جدلا كبيرا بين وجهات نظر الاقتصاديين الرأسماليين، الاقتصاديين الاشتراكيين، اقتصاديو العالم الثالث ومفكري الاقتصاد الإسلامي[5]، فغالبية الاقتصاديين الرأسماليين

يركزون على العوامل الاقتصادية، بالرغم أن التنمية الاقتصادية تعتبر كظاهرة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعلمية وعمل جماعي يشترك فيه الجميع، في حين يركز الاشتراكيون على المدلول النظري الذي ينسب إلى **كارل ماركس**، والمدلول التطبيقي والعملي الذي ينسب للمفكر الاقتصادي **لينين** فالمدلول الأول ينص على أن الاشتراكية هي النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأمثل والكفيل لجعل قواعد التنمية متينة وعالية.

أما المدلول الثاني ينص على أن مبدأ التخطيط الواعي والهادف يدمج كليا في مفهوم التنمية، بحيث تكاد كلمة تنمية أن ترادف كلمة التخطيط، هذا الأخير يعمل على تعبئة الموارد الطبيعية، البشرية والمادية للنهوض بالاقتصاد القومي لبلد ما، كما قدم اقتصاديو العالم الثالث العديد من التعريفات التي تشعبت واختلفت باختلاف المواقف الفكرية، لكنهم أجمعوا على أن التنمية الاقتصادية عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد، ينتقل فيها الاقتصاد القومي لبلد ما من حالة السكون الى حالة الديناميكية نتيجة للتغير الايجابي في المؤشرات الاجتماعية والسياسية للبلد[6]، كما يرى مفكرو العالم الإسلامي أن النشاط الاقتصادي هو عمل تعبدي كون الاقتصاد محايد خاصة وأن الإسلام يهتم بتنمية الطاقات الاقتصادية بهدف وضع تنمية اجتماعية مع إشباع الحاجات المختلفة، كما تعتبر التنمية كمثابة غاية في حد ذاتها ووسيلة لهدف أخر هو تحقيق العبودية لله واعمار الأرض.[7]

2- **أهمية التنمية الاقتصادية:** تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة للنهوض باقتصاديات الدول المتخلفة، حيث يمكن تحديدها في:[8]

- ✓ التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة وذلك من خلال التقليل من حدة العوامل الاقتصادية: كالتابعية للخارج، ضعف البنيان الصناعي والزراعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة بأشكالها المختلفة، استمرارية أزمة المديونية الخارجية، سيادة نمو الإنتاج الواحد...الخ؛
- ✓ تعمل على الحد من تأثير العوامل غير الاقتصادية من انخفاض المستوى الصحي، سوء التغذية، ارتفاع نسبة الأميين، النمو الديموغرافي الهائل، انخفاض مستوى التعليم...الخ؛
- ✓ التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، خاصة وأن غالبية الدول النامية بقت في تابعية اقتصادية للدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة، هياكل واليات العمل، والتبعية المالية للمشاريع...الخ، لذا يستلزم التخلص تدريجيا من هذه التابعية عن طريق إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات.

3- **أهداف التنمية الاقتصادية:** تهدف التنمية الاقتصادية إلى: [9]

- ✓ رفع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الدخل القومي؛
- ✓ تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات والتوسع في الهيكل الإنتاجي؛
- ✓ الحد من عقبات التطور والتقدم الاقتصادي عن طريق معالجة ما يسمى بالحلقات المفرغة؛
- ✓ الحد من العقبات التكنولوجية والتنظيمية التي تعيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول.

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يتوجب على اقتصاديو الدول النامية تبني تخطيط استراتيجي يسمح لهم من وضع القواعد والأسس اللازمة لذلك، باعتباره أحد الوسائل الأكثر نجاعة لأي تقدم تنموي مستديم، فهو يساعد على قراءة المستقبل والتحضير له من خلال استقراء وتحليل الحاضر من (سياسات اقتصادية متبعة، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، التوجهات الوطنية والدولية.... الخ) بهدف استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة.[10]

ثانيا: علاقة التنمية الاقتصادية بالاستثمارات العمومية:

ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية من الداخل نجد اعتماد الدولة على صيغة الاستثمارات العمومية، بهدف وضع مجموعة من الأهداف تحاول الحكومة تحقيقها في المدى المتوسط والبعيد.

1- ماهية الاستثمار العمومي: يلعب الاستثمار العمومي دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية اذ يعتبر احد نماذج النمو الداخلي، حيث عمل العديد من الاقتصاديين على توضيح العلاقة التي تجمع بينهما، خاصة وأن الجدل الدائر حول مدى تأثير الانفاق العام على التنمية الاقتصادية تراجع خاصة بعد بروز الدور الهام للدولة من خلال نفقاتها العامة كأداة، وكعامل أساسي لتحفيز النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لكن الجدل بقي قائما حول حجم هذا التدخل بشكل لا يضر بسير الاقتصاد، ونشاط القطاع الخاص فيه، وبحكم أن ذلك التدخل يقاس بصفة عامة بالإنفاق العام، وذلك بغض النظر على اختلاف المقاييس بين الاستهلاك العام والاستثمار العام، خاصة وأن هذا الأخير يبرر ما جدوى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. [11]

2- تصنيف الانفاق العام للدولة: توجد العديد من التصنيفات للإنفاق العام للدولة، ارتأينا الى تبني تصنيف يخدم دراستنا، والذي نصنف من خلاله الانفاق العام إلى 3 أنواع رئيسية تتمثل في الاستثمار في البنى التحتية، الانفاق الاستهلاكي، الانفاق العسكري.[12]

- **الاستثمارات في البنى التحتية:** تكتسي عملية الاستثمار في البنى التحتية أهمية كبيرة، كونها تتميز بعدم القابلية للتجزئة، عدم القابلية للإحلال، والثبات، اذ أن رأس المال في شكل بنى

تحتية يكون في شكل الطرق المطارات، الموانئ، السكك الحديدية، خطوط نقل المياه والغاز، شبكة الاتصالات...الخ، وبالتالي يمكن تقسيمها الى بنى تحتية **اقتصادية** والتي تعتبر كدعامة للعملية الانتاجية والاستهلاك النهائي، وأخرى **اجتماعية** والتي تخدم التعليم، الثقافة، الرياضة والصحة لأفراد المجتمع، وأخيرا **مؤسساتية** وتضم البنى التحتية التي تشكل النظام القانوني والاداري لمختلف جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية وسياسية؛[13]

- **الانفاق الاستهلاكي**: يؤثر الاستثمار على الناتج المحلي وذلك بحكم أثاره الخارجية الايجابية التي تساهم في رفع انتاجية القطاع الخاص، فالاستهلاك العام يساهم في رفع الانتاجية وذلك تبعا لقرارات الأفراد فيما يخص الادخار ومدى امكانية الاحلال بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص؛[14]
- **الانفاق العسكري**: يتميز الانفاق العسكري بخصائص عديدة تجعله يساهم في رفع انتاجية الاقتصاد المحلي، وأهمها أنه في كل الحالات لا يعتبر تبذيرا، إذ أن رفعه يسمح بخلق وظائف دائمة ومن ثمة دخل جديد دائم في الاقتصاد، كما أن الرفع منه يواجه دائما باستجابة من طرف المنتجين، وذلك بحكم أنه قرار سيادي يمثل أمن الدولة، وبالتالي مرونة العرض بالنسبة للإنفاق العسكري ترتفع دائما.[15]

3- العلاقة بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية: توجد مجموعة من العوامل والأسباب المؤدية الى وجود علاقة تجمع بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية، إذ تختلف هذه العلاقة قد تكون سلبية، أو تأخذ جانبا ايجابيا، يمكن تلخيص ذلك في:

3-1-العلاقة السلبية: هناك العديد من الأسباب تؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية حيث يمكن حصرها في:[16]

تكلفة التمويل: ان الخيارات المطروحة أمام الدولة لتمويل انفاقها العام لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فمثلا اللجوء الى اقتطاع الضرائب سواء من الافراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار، وبالتالي انخفاض الاستثمار بشكل يوحي الى انخفاض الانتاجية، أما الاقتراض يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة ما يؤدي الى تراجع دور القطاع الخاص، أما اللجوء الى الاصدار النقدي يقابله خطر التضخم، إذا فإن أول هاجس يواجه عملية التمويل هي الأثار السلبية له مهما كان نوعه؛

- **أثر الإزاحة:** إن أكبر أثر سلبي لزيادة الانفاق العام في أي اقتصاد يمثل ازاحة للقطاع الخاص، من النشاط الاقتصادي، وذلك بحجم ندرة الموارد، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي، وذلك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص؛
- **تكاليف الاعانات:** تحتاج مختلف البرامج الاقتصادية المخطط لها الى اعانات حكومية جديدة، لكنها تؤدي الى حدوث أثر سلبي على التنمية الاقتصادية، ما يؤدي بأرباب العمل الى الحد من تحسين وتطوير البنايات والطرقات ...الخ؛
- **عدم الكفاءة:** يعتبر الانفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها للخدمات الاجتماعية، إلا أن القطاع الخاص يمكنه توفيره بجودة وكفاءة أفضل وبتكلفة أقل، إذ أن القطاع الخاص ورغبته في التوسع والمنافسة، يؤدي الى الرفع من كفاءة الخدمات المقدمة، بشكل يفوق ما يقدمه القطاع العام؛
- **غياب الابداع والابتكار:** حيث يعتبر أهم عنصر يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام، سواء كان ذلك في الطرق الانتاجية أو نوعية المنتجات، وذلك نتيجة لغياب حافز المنافسة الذي يؤدي الى ركود فكري وتكنولوجي، بشكل ينعكس سلبا عن التنمية الاقتصادية.

3-2-العلاقة **الايجابية:** حتى تكون العلاقة ايجابية بين الانفاق العام والتنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر بنية تحتية تسهل حركة عوامل الانتاج، أضف لذلك شبكة اتصال متطورة، الحفاظ ملكية الخواص والمؤسسات، تنظيم للسوق وفقا لقوانين محددة، فالعلاقة الايجابية يعبر عنها في شكل التغير النسبي السنوي وعموما يمكن القول إن النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة، منها الكفاءة التكنولوجية، القدرة التنظيمية، التخصص الانتاجي، وكذا فترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام. [17]

ثالثا: برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 تندرج ضمن المستوى الداخلي في الدعم، والذي جسدته ضمن برامج طموحة في صيغة برنامج لإنعاش اقتصادها الهش والمعتمد بغالبيته على قطاع المحروقات، فهذه السياسة تتطلب توفير مجموعة من الشروط والخصائص حتى تحقق أهدافها، لكن سنتطرق أولا إلى الجانب النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

1- لمحة عن سياسة الانعاش الاقتصادي: تلعب سياسة الانعاش الاقتصادي دورا هاما، حيث يمكن تعريفه في:

1-1- مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي:-تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهو وسائل الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، حيث يمكن تصنيفها في خانة السياسات الظرفية، وبالتالي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة مثل الوسائل الميزانية، والوسائل النقدية، وغالبا ما تكون ذات توجه كنيزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العام، سواء كان استهلاكي أو استثماري، قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن تصنيف سياسة العرض بمثابة سياسة انعاش، مادام الهدف منها كذلك هو دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا للطلب، برغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.[18]

1-2- وسائل سياسة الانعاش الاقتصادي: للقيام بسياسة الانعاش الاقتصادي تستعمل الدولة الوسائل المتاحة لها لتنشيط الطلب الكلي، العرض الكلي، أو كلاهما معا:[19]

فالسياسة الأولى تتم عن طريق التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، كما نجد الانفاق العمومي الكلي سواء كان استهلاكي أو استثماري والذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات، أضف لذلك المشاريع الكبرى التي تقوم بها الدولة في شاكلة البنى التحتية، أو عن طريق تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وانعاشه.

أما السياسة الثانية والمتمثلة في الانعاش الاقتصادي عن طريق العرض تكون في الغالب عن طريق وسيلتين أساسيتين ألا وهما وجوب توفر وسائل لازمة لزيادة انتاج المؤسسات، خاصة التي تمكنها من القيام باستثمارات جديدة، عن طريق تخفيض العبء الضريبي لها، وكذا القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتوسيع نشاطاتها، مثل شبكات النقل والاتصالات، برامج التكوين المهني والدراسي.... الخ، والهدف هو خلق وفرات خارجية هامة للمؤسسات.

1-3- **الشروط العامة لتطبيق سياسة الانعاش وفعاليتها:** حتى تكون سياسة الانعاش فعالة، لابد من توفر بعض من الشروط العامة نذكر منها: [20]

- يجب أن تتوفر الوسائل الازمة لزيادة انتاجية المؤسسات، لذا يتطلب منها توفير مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب، ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية، ما يؤدي إلى إضعاف الميزان التجاري؛

- يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا، وألا تكون الزيادة في الانتاج مصحوبة بالزيادة في الاستيراد؛
- يجب ألا تتسرع المؤسسات في زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة، لتلبية الطلب الإضافي.

إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير، وبدون عجز خارجي، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن، والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، لكن الإشكال المطروح الان على المستوى العملي لا يتعلق فقط حول فعالية سياسة الانعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي أن الدين العمومي المتراكم له أثار سلبية على النشاط الاقتصادي وعلى المالية العمومية للدولة في المدى المتوسط، وبالأخص على مستقبل الأجيال القادمة.

2- **المؤشرات المرجعية لبرنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر**: سمحت الظروف الاقتصادية في الجزائر بعد ارتفاع أسعار النفط، بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تكمن المؤشرات المرجعية للمضي قدما في تنفيذ تلك البرامج التنموية المنطوية تحت اسم **برنامج الإنعاش الاقتصادي** في القيم الاتية:[21]

جدول رقم (1): المؤشرات المرجعية لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر

البيان	السعر المرجعي للبرميل بالدولار	نسبة الصرف محددة بالدولار	معدل النمو الاقتصادي %	نسبة النمو خارج المحروقات %	نسبة التضخم %	الواردات مليار دولار	الصادرات على أساس البرميل 60 دولار	الميزان التجاري مليار دينار	صندوق ضبط الايرادات مليار دينار	نسبة عجز في الميزانية	النفقات العامة مليار دينار
المبلغ	37	74	%4	%6	%5.3	37.6	42.2	6.8	780	%28	6618

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات من نفس المرجع السابق

من خلال الجدول نلاحظ توفر كل المؤشرات الازمة لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي فمثلا في سنة 2000 كان معدل التضخم مساوي ل 3%، أما الفائض في الميزان التجاري فقد بلغ 11.3 مليار دينار، أما سعر البرميل فكان في حدود 51 دولار، كما أن معدل النمو الاقتصادي قد بلغ معدل 3.3%، فهذه المعطيات شجعت على القدم مضيا في انجاز تلك المشاريع التي تم التخطيط لها وفقا لبرنامج الانعاش الاقتصادي.

3- مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث الموارد المالية الوفيرة المتأتية من عائدات النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها خلال الفترة 201-2014، وقد تمثلت هذه البرامج في المخططات التالية:

3-1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي: programme de soutien a la relance économique -PSRE- أو المخطط الثلاثي 2001-2004، الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، أي ما يعادل 7 مليار دولار، كما استفاد من مبلغ اضافي ليصبح 1216 مليار دينا ما يعادل 16 مليار دولار، وذلك بعد اضافة مشاريع جديدة له مع اجراء تقييم للمشاريع المبرمجة سابقا، حيث يتمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، مع دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات، أضف لذلك التنمية المحلية والبشرية، وذلك ما يوضحه الجدول الاتي:

جدول رقم(2): مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 (الوحدة مليار دينار)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الاصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

Source: Word Bank, a public expenditure review, N 36270 vol 1, 2007, P 3

3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC--أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009، حيث قدر بمبلغ 8705 مليار دينار، أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص ظاهرة السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية...الخ، والجدول الاتي يبرز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009

جدول رقم(3): البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 (الوحدة مليار دينار)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2، اطلع عليه يوم 2016/2/1، على 08:41

www.premiere-ministre.gove.dz/progcroissance/pdf

3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي programme de consolidation de la croissance_économique PCCE-: أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014، بقوام مالي اجماله 20412 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الاجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قد قدر بحوالي 155 مليار دولار، والجدول الاتي يوضح ذلك:

جدول رقم(4): برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2009-2014 (الوحدة مليار دينار)

القطاعات وفروعها	المبلغ	النسبة
1-التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، المجاهدين، التجارة.	10122	%49.5
2-المنشات الأساسية: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الاقليم.	1566	%7.7
3-تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	%8.16
4-التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	%7.7
5-مكافحة البطالة	360	%1.8
6-البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق 2، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2010-2014، 2010، ص 6

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر انتهجت هذه البرامج لتدارك التأخر الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية، و السياسية التي مرت بها البلاد لاسيما ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي، التشغيل، التنمية الشاملة، تحسين الأجور، زيادة الدخل الوطني، رفع المؤشرات الاقتصادية...الخ، وذلك بالبحث عن دفع عجلة الاستثمار في كل القطاعات الحساسة مع ربط علاقة تكامل بينها، إن تدعيم المشاريع الوطنية و تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر اعتمدت على احتياطات الصرف الأجنبية منذ سنة 2000، كم عرف تطورا من 2001 إلى 2014 باستخدام فكرة المخططات السابقة الذكر، والشكل البياني الاتي يبين تدرج استعمال حجم الاحتياطات المالية في تمويل التنمية الوطنية.

والشكل الموالي يبين حجم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الشكل البياني رقم(01): البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر للفترة 2001-2014 (مليار دينار)

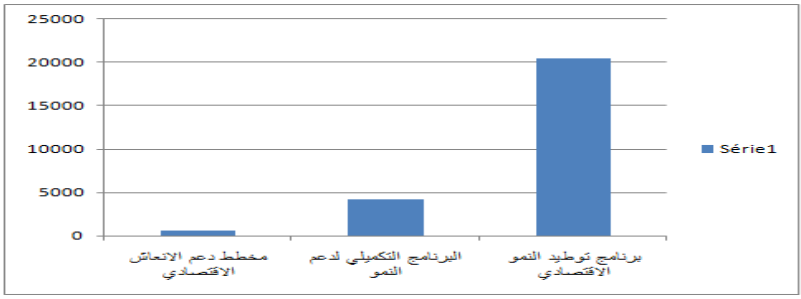

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على معطيات من http://www.andi.dz/plan quinquenal2010 ، يوم 2016/02/03، على 08:16

نلاحظ من خلال قيم البرامج التنموية الثلاثة سابقة الذكر، وجود تفاوت كبير بينها، فمخطط دعم الانعاش الاقتصادي كان كمثابة انطلاق لعملية الاستثمار العمومي، بعد ذلك تم تدعيمه ببرنامج تكميلي لدعم النمو، عرف من خلاله الاقتصاد الجزائري قفزة نوعية في معدلات الاستثمار والانفاق، وبعد الارتفاع المحسوس لأسعار النفط دعمت البرامج الاستثمارية برنامج توطيد النمو الاقتصادي بقيمة كبيرة ساعدت على اكمال البرامج المتخلفة من البرامج السابقة.

رابعا: تقييم مخططات التنمية وفقا لبرنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة 2001-20014

تكتنز المخططات التنموية وفقا لبرنامج الاستثمارية العمومية في الجزائر مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[22]

- **الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:** ان الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية لبرامج دعم الانعاش قد بلغ حوالي 500 مليار دولار في نهاية سنة 2014، هذا الأمر

طرح العديد من التساؤلات حول نوعية وطبيعة البرامج المنجزة، خاصة وأن هذا الارتفاع أدى الى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسساتية على مختلف المستويات في التحكم، التسيير العقلاني، والادارة الرشيدة لتلك النفقات، كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الاستيعابية المرتبطة بحجم الامكانيات الداخلية الواقعية؛

- **ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:** يرجع هذا الأمر إلى محدودية قدرات مكاتب الدراسات من خلال دراسة جدوى المشروع، مع التقدير السيء لتكاليفها الحقيقية، حيث يرجع سبب ذلك إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول، مع عدم التقيد بالمدة الزمنية، ما أدى إلى المبالغة في تقدير تكلفتها الحقيقية؛
- **ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية:** ونقصد بها المشاريع المتخلفة والمحدد انجازها ضمن مخطط سابق، ما نتج عنها إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، أو الأخطاء في الدراسات الأولية، أو تمديد أجال الصفقات، فقد بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط 2001-2004 حوالي 12 مليار دولار، أما المخطط الذي بعده بلغت قيمة التأخر فيه حوالي 130 مليار دولار؛
- **تعدد البرامج الاستثمارية العامة:** ان تعدد البرامج الاستثمارية والاعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، السكن الهش، الاستثمارات الانتاجية الخاصة بشركة سوناطراك خلال الفترة سابقة الذكر، حتم في بروز صعوبة في تقدير تلك المخصصات مع صعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها، ومعرفة حجم البرامج الجديدة؛

عدم وجود خطط سنوية تفصيلية ودقيقة: يتم على أساسها تقدير الامكانيات الحقيقية للإنجاز، مع ربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الانجاز، في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، مع التقيد بمعايير الجودة والاتقان.

ان تحديد طبيعة الاثار الاقتصادية للبرامج الاستثمارية ومدى ارتباطها الاولي بالنظريات الاقتصادية، يتطلب تقييم تلك المخططات التنموية المبنية على استراتيجية النمو الاقتصادي من الداخل، عبر برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية، لذا سيتم تحليل المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني في شاكلة معدل النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، توازن الميزانية، ومعدلات البطالة والتضخم...الخ.

من خلال الشكل التالي نلاحظ الارتفاع التدريجي للنفقات العامة للخزينة الجزائرية خلال الفترة 2001-2014 بسبب ارتفاع المخصصات الممنوحة للبرامج التنموية السابقة الذكر، هذا ما يفسره العجز في توازن الميزانية على طول فترة الدراسة، ماعدا في سنة 2014، نتيجة لارتفاع احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع سعر البترول، أضف لذلك ارتفاع ايرادات الخزينة العمومية نتيجة لتنويع مداخيلها بسبب تعديل بعض القوانين المالية.

شكل رقم(02): توازن ميزانية الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014

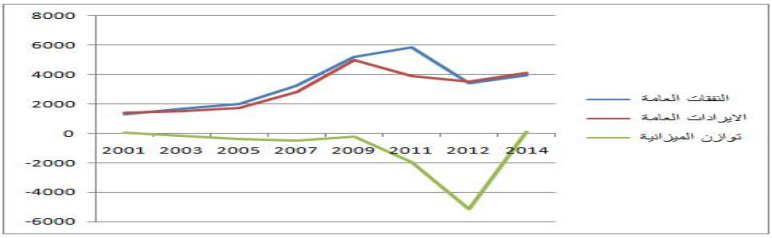

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من:

Source : Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, les rapports 2001-2014, Lettre économique D'Algérie N° 11/2014, P8.

أما فيما يخص باقي المؤشرات الاقتصادية فقد كانت نتائجها بعد تبني سياسة الانعاش الاقتصادي كالاتي:

جدول رقم(6): الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2001-2014 الوحدة (الوحدة مليار دينار)

البيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2014
نمو المحلي الاجمالي	4236	5059	7126	9281	9940	14231	15732	16188

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ONS، http://www.ons.dz/-Statistiques-de-2001-a-2007-html.، يوم 2016/02/25 على 08:41

لقد ساهمت برامج الانفاق الحكومي في زيادة الناتج المحلي الخام، هذا ما عكسه ارتفاع معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ نسبة مرتفعة بقيمة 6.9% سنة 2003، ثم استقر في حدود 4% في الثلاث سنوات الأخيرة.

هذا الأمر واكبه انخفاض محسوس في معدلات التضخم، حيث بلغ أدنى قيمة له في حدود 1.9% في سنة 2005، ليرتفع مجددا ليستقر في حدود 7% سنة 2014 نتيجة لقيام الهيئة المالية الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار، أما معدلات البطالة انخفضت تدريجيا من

27.3% الى 9.7%، نتيجة لتوفير مناصب شغل جديدة بعد تبني مشاريع جديدة ساعدت على امتصاصها، لتستقر أخيرا في 11.5% سنة 2014، والشكل الاتي يوضح ذلك:

شكل رقم(03): معدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة خلال الفترة 2001-2014

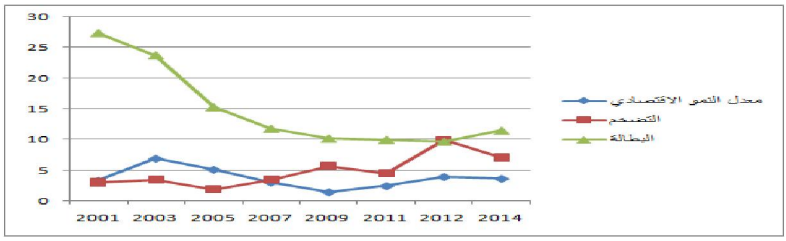

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من نفس المرجع السابق

ان الميزان التجاري الخاص بالاقتصاد الجزائري مازال تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد تقريبا، ألا وهو المحروقات، وذلك رغم توطيد برنامج الانعاش الاقتصادي ففي سنة 2014 قارب اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات مبلغ 1200 مليون دولار، ما يعادل 3% فقط من اجمالي الصادرات، كما أن الميزان التجاري حقق عجزا في الفترة الممتدة من 2001-2007 بسبب انتاج وتصدير المحروقات كمادة اولية، مع السلع الصناعية والاستهلاكية التي تفتقر لها السوق الوطنية، أما الفائض في الفترة الثانية فيرجع الى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، وبالتالي يمكن القول أن معامل التركز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركز في الواردات والشكل الاتي يبين ذلك.

شكل رقم(04): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة 2001-2014

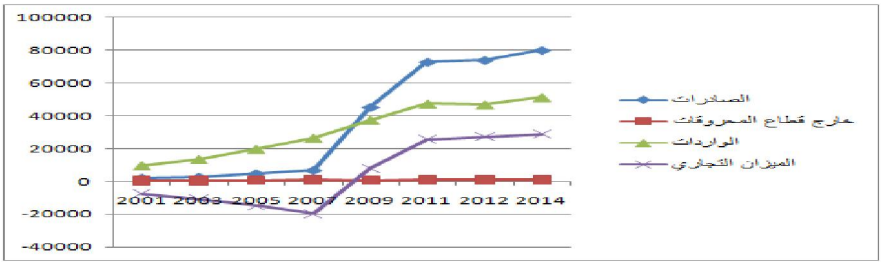

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات من:

Source : Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, op cit, P 43.

على ضوء هذه الدراسة اتضح وجود علاقة سببية بين التنمية الاقتصادية والانفاق الاستثماري، فسياسة الانعاش الاقتصادي تكون ضرورية خاصة في أوقات الكساد، بهدف تفعيل الطلب ضمن منظور عمومي يهدف لتحقيق استراتيجية تنمية اقتصادية متينة تدعو الى انشاء بنية اقتصادية سليمة، هذا الامر لا يتنافى مع النظرية الاقتصادية، فالإنفاق يكون كتكلفة له أثار سلبية في المدى المتوسط، لكن تكون أثاره ايجابية في المدى والبعيد، خاصة في حالة حوكمة النفقات، تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين معدلات النمو القطاعية، ما يسمح بتنويع الاقتصاد الوطني

خاتمة

اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 سياسة استثمارية نشطة تقوم على أساس برامج ضخمة للاستثمار العمومي، استعادت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي، الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بإنفاقها الجاري، وذلك سعيا منها لدعم عجلة التنمية الاقتصادية في المدى الطويل بما ينعكس على الجانب الاجتماعي، لكن الدراسة تشير الى محدودية ذلك، بسبب عدم ترشيد، وعدم حوكمة النفقات، مع الارتفاع الرهيب للتكلفة الاستثمارية.

وعلى ضوء ذلك كانت **نتائج الدراسة** كالاتي:

- ✓ تعتبر برامج الانفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة اداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية، مع تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ النظام الميزاني الجزائري لا تستعمل فيه تقنية ترشيد الخيارات المالية.
- ✓ غياب استعمال الاسس الحديثة كمعايير للحوكمة في مجال تسيير الميزانية العامة.
- ✓ عدم رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية، وبالتالي الاخفاق في تحقيق الأهداف المعلنة، من بينها رفع معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ التأثير الضعيف لبرامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لكون القطاع الوحيد المساهم يبقى قطاع المحروقات، الذي يعتبر كمثابة العصب المحرك للتمويل الاستثماري، والذي تأثر بعوامل خارجية، ما يؤدي إلى رهن مصير تلك المشاريع.
- ✓ العجز في تنفيذ بعضا من المشاريع يرجع الى سوء تدبير الأجهزة الادارية والتخطيط منها على وجه الخصوص.

وفقا للنتائج السابقة يمكن وضع مجموعة من **التوصيات** نذكر منها:

- ✓ تحرير المبادرة الاستثمارية في كل القطاعات الاقتصادية خاصة الاستراتيجية منها كقطاعي الفلاحة والصناعة.
- ✓ عدم العودة لخوصصة الشركات العمومية ذات البعد الاستراتيجي.
- ✓ وضع بطاقية وطنية للمستثمرين، ولجان تتبع للبرامج الاستثمارية.
- ✓ توطيد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ✓ وضع أطر سليمة للخروج من الصدمة البترولية.
- ✓ تعزيز دور الدولة كضابط للاقتصاد مع تخطيط لرفع معدلات النمو ما بين 5%-7% خلال 5 سنوات المقبلة.
- ✓ رفع معدل الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ توسيع نظام التطهير الجبائي نحو ودائع المقيمين خارج الوطن.
- ✓ مكافحة تبذير المال العام والتهريب.

الهوامش والاحالات:

[1]عبد الفتاح غربال، دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية، معهد اتحاد الاقتصاديين العرب، تونس، 1986، ص 89.

[2]ليلية غضابنة، العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 1990-2012، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، الأردن، 2015، ص ص 74-75.

[3]بن قوية مختار، أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1999-2006، مجلة الباحث، الجزائر، 2006، ص 48.

[4] http://www.un.org./en/development/desa/polisy/wesp/index.shtml

le 10/03/2016 à 11 :26.

[5]جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 162-169.

[6]عزت عبد الحميد البرغ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 110-114.

[7]جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

[8]علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 110-111.

[9]علاء فرج الطاهر، نفس المرجع السابق، ص 112.

[10]البلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2000، ص 196.

[11] Jose da silva costa, the productive role of public infrastructure, 38 th congress, Vienna, P 3, 1998.

[12] François Escalle, maitriser les finances publique, édition economica, Paris, 2005, p205.

[13] Mary Finn, is all government capital productive, federal bank of Richmond, economic quarterly, USA, 1993, PP 55-58.

[14] Renata Balducci, public expenditure and economic growth, université Californie, USA, 2010, P9.

[15] Robert Barro, macro economic, effects from governement purchases and taxes, national bureau of economic, working paper N 15369, USA, 2009, P 28.

[16] Danial Mitchel, the impact of govenment spending on economic growth, the heritage fondation, N 1831 ? USA, 2005, PP 4-5.

[17] Martha Pascual, governement spending on economic growth in European Union countries, USA, 2009, P 2.

[18]خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 325.

[19]نفس المرجع السابق، ص 326.

[20] J. Bremond, mieux comprendre l'économie, Edition L'iris, Paris, France, 1991, P 232.

[21] Agence Nationale de développement et d'investissement, plan quinquennal 2010, **http://www.andi.dz/plan quinquenal2010** , le 03/02/2016, a 08:27.

[22] Taib Hafsi, le développement économique de L'Algérie, Casbah-E, Alger, 2011, PP 61-62.